صيدا فقتله نصفين حل كل واحد من القطعتين بكل حال مع قول ابي حنيفة انهما
لا تحلان الا اذا كانتا سواء ومع قول مالك اذا كانت القطعة التي مع الراس اقل لم
تحل وان كانت اكثر حلت ولم تحل الاخرى فالاول مخفف والثاني فيه تشديد
والثالث مفصل فرجح الامر الى ترتيبي الميزان ووجه هذا الاخير الراجح لاجتهاد
المجتهد ومن ذلك قول الشافعي ومالك في احدى روايتيه انه لو ارسل الكلب
على الصيد فرجع فلم ينزجر وزاد في عدوه لم تحل كما مر قول ابي حنيفة واحمد جملة
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القول الراجح ظاهر
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو افلت الصيد من يد المرسل لم يزل ملكه عنه مع قول
احمد انه اذا بعد في البرية زال ملكه عنه فالاول مخفف والثاني مفصل فرجح الامر
الى مرتبتي الميزان وكلا الوجهين راجح الى ما ظهر للمجتهد ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
انه لو ضاء طائرا او بهيمة وحملها في برج غيره لم يزل ملكه عنه مع قول
مالك انه ان كان ابن برجه بطول لم يملكه صار ملكا له والا فلا الى برجه فان عاد الى
برجه عاد الى ملكه فالاول مخفف والثاني مفصل فرجح الامر الى مرتبتي الميزان
والله تعالى اعلم **والشرع** في ربع البيوع وما بعده من ربع النكاح والجراح
الى آخر ابواب الفقه على وجه الاختصار في ذكر مسايل الخلاف وتوجيهها جاعلا
للبلاطي الكتاب ونفسر كتابه على غالب الناس فاقول وبالله التوفيق

كتاب البيوع

اجمع العلما كلهم على حل البيع وحكم الربا
والتفقوا على ان البيع يصح من كل بالغ عاقل مختار مطلق التصرف وعلى انه لا يصح بيع
المجنون وحده اما وحده من مسايل الاجماع والاتفاق في الباب واما ما اختلفوا
المسايل التي اختلفوا فيها فمن ذلك قول الشافعي ومالك انه لا يصح بيع الصبي
مع قول ابي حنيفة واحمد انه يصح اذا كان مميزا في باب البيع لكن ابو حنيفة يشترط
في انعقاد البيع اذنا سابقا من الولي واحمد يشترط في الانعقاد اذن الولي فالاول
مشدد والثاني فيه تخفيف بشرط الاذن المذكور فرجح الامر في ذلك الى مرتبتي
الميزان ووجه الاول التعلق بظاهر قوله تعالى ولا تؤتوا السفهاء اموالكم الاية
والتصرف بالبيع والشراء في معنى اعطاء السفهاء المال لاشتراك امر البيع والشراء
لغة المال والجامع بينهما نقص العقل الموقع كلا منهما في اضاعة المال في مظنة
الشرع ووجه الثاني ان الحجر في ذلك على اذن الولي لا على الصبي ومع البيع لا ان الصبي

حينيذ كالمال والعاقد غيره ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يصح بيع المكره
مع قول ابي حنيفة يصحه فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاكراه ما ثبت الصحة في ذلك والثاني
مخفف ووجهه الاخذ بظاهر الحال لانه لا اطلاع لنا على صحة الاكراه فرجوعه الى
ما في قلب العبد فقد يكون عند قدرة على احتمال الضرب والحبس خلافا لما اظهره لنا
من الجزع وقد صرح لنا بالبيع لما رأى نفسه في ذلك من الخطر والمصلحة لا سيما ان
قبض الثمن مختارا افسد عذره على في ذلك تخلصه من عقوبة الظالم له بحبس او غيره وحمل
الاكراه على الظالم فقط قول المشتري يصح الحاق الاكراه بالمشتري ايضا حيث علم الاكراه
ومن ذلك قول الشافعي في ارجح قوليه وابي حنيفة واحمد في احدى الروايتين عنهما
انه لا ينعقد البيع بالمعاطاة مع قولنا مالك ان البيع ينعقد بها واختاره ابن ابي
والنووي وجماعة من الشافعية وهو قول الشافعي الاخر وقول ابي حنيفة واحمد
في الرواية الاخرى عنهما فالاول مشدد والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم انما البيع عن تراض والرضى خفي فاعتبر ما يدل
على ذلك من اللفظ لا سيما اذ وقع تنازع بعد ذلك بين البايع والمشتري ورفعا
الى الحاكم فانه لا يعتمد على الحكم بشهادة الشهود الا ان شهدوا بما سمعوه من اللفظ
ولا يكفي ان يعلموا رضاه بدفع اليه دنانير مثلا ثم دفع اليه الاخر دراهم مثلا
ووجه قولنا مالك ومن وافقه القرينة تكفي في مثل ذلك وهو قول البايع الثمن لك
المبيع للمشتري ولو انه لم يرض به لم يمكنه منه وهذا خاص بالكامل من اهل الدين الذين
لا يدعون باطلا ويروز الحظ لا وفر لاحدهم كما كان عليه السلف الصالح واهل
الصدق في كل زمان واما الاول فهو خاص بابنا الدنيا الموثرين انفسهم على اخوانهم
بل زيادة احدهم شهادة من شهد عليه بحق وطمع في شهوده وحصه ومن ذلك قول
بعضهم انه لا يشترط اللفظ في الاشيا الحقيرة وعرفه وحرمه تعليلا مع قول
بعضهم انه يشترط فالاول مخفف والثاني مشدد وزانما تعتبر في الامور
الخطيرة وضابط الحقير والخطير ان كل ما يحتاج الناس فيه الى التراضي الى الحكام
فهو خطير وكل ما لا يحتاجون فيه الى ذلك فهو حقير ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان
البيع ينعقد بلفظ الاستدعا كبعني او اشتري مني فيقول بعت او اشتريت مع قول ابي حنيفة
رضي الله عنه انه لا ينعقد اصلا فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول حصول
الغرض بكون المستدعي بايعا او مشتريا اذ لا بد من الجواب في المسالتين ووجه الثاني

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)